خطاب الجمعيات النسائية اللبنانية

طاولة مستديرة

إدارة: فاديا حطيط - نهوند القادري

مقدمة

«إن خطاب الجمعيات النسائية غالباً ما يعتمد أسلوب الشكوى «النق»، نظراً لانحيازه إلى إبراز الوقائع السلبية في عيش النساء»... «هذا عدا عن تحوله إلى خطاب مُقفَل قامع للمُسيطِر والتابِع معاً لأنه يقيد الرؤيا..» هذا ما ورد في مسودة مشروع الكتاب الحالي المحالة إلى الباحثين والباحثات للمساهمة فيه. فهل هذا فعلاً واقع حال الجمعيات النسائية في لبنان؟ هل هو خطاب مقفل وجامد؟ أم هو آخذ في التغير والتلون؟

هذه الأسئلة دفعتنا إلى عقد هذه الطاولة والاستماع إلى خطاب الجمعيات[1] من أفواه ممثلاتها مباشرة. ولقد آثرنا هذه الطريقة على إجراء بحث عن الجمعيات بالعودة إلى النصوص، لأنها تهيّئ فرصة أكبر لالتقاط نبض الخطاب وتوتره.

بعد نقاش فيما بيننا راحت فكرة إقامة هذه الطاولة تتبلور لدينا أكثر واتفقنا على الابتعاد قدر الإمكان عن المقاربة المعيارية للموضوع. رغبنا في الاستماع إلى هذه الجمعيات الساعية لتثبيت موقعها في المجتمع ولدى المؤسسات

(١) الجمعيات المشاركة هي: المجلس النسائي، التجمع النسائي الديمقراطي، لجنة حقوق المرأة، الاتحاد النسائي التقدمي، اللجنة الأهلية لشؤون المرأة، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، المصلحة النسائية في حزب الكتائب، المصلحة النسائية في جمعية المبرات.

المانحة، بغض النظر عن التفاوت في أحجامها وفي أقدميتها وبغض النظر عن قدراتها وإمكاناتها على إنتاج خطاب جديد أو تطوير الخطاب السائد بما يتلاءم مع المستجدات. ما هي مقاربة هذه الجمعيات لموضوع المرأة؟ المحطات البارزة في مسيرة خطابها؟ المنعطفات وما رافقها من أساليب عمل؟ الأدوار التي رسمتها للنساء والاستراتيجيات الآيلة لتحقيقها؟

كان هدفنا أن نسمع وجهات نظر ممثلاتها معاً. كيف ينظرن إلى لامبالاة الدولة في صياغة خطاب وطني عن النساء، تُحفِّزُنا أسئلة ضمنية: هل سيجدن في هذا الغياب عامل إعاقة أم حافزاً للعمل بحرية؟ كيف سينظرن إلى الممولين والمؤتمرات والمواثيق الدولية؟ هل سيجدن فيها خشبة خلاص أم عاملاً مربكاً؟ كيف سينظرن إلى أنفسهن، بعضهن إلى بعض، إلى النساء العاديات، إلى الأحزاب؟ هل خطابهن موضع مراجعة وإلى أي مدى ولماذا؟.

وكي نهيّئ المناخ الملائم لإجراء القول بحرية ودون إيحاءات أو استفزازات تُحوِّر الخطاب، حاولنا ألا نتدخل وأن يكون دورنا مستمعات وحاولنا ألا نكثر عدد الأسئلة وألا نعقدها. ولمزيد من المصداقية ألزمنا أنفسنا بإعادة نصوص المداخلات لأصحابها للاطلاع عليها قبل البدء بتحليلها ونشرها في الكتاب. وهكذا كان(*).

دعوناهن فاستجبن بود وبرغبة في التعاون وبالتزام. وأتين في الوقت المحدد(٢) متحمسات للكلام عن خطابهن، منهن من كانت قد أعدت ورقة مكتوبة ومحسوبة بدقة ومنهن من تداخلت ارتجالاً. ولم تخلُ المداخلات من بث رسائل ضمنية بعضهن إلى بعض في معرض كلام الواحدة منهن عن جمعيتها. منهن من أعلنّ يأسهن من الأحزاب، وقلقهن من النظام العالمي الجديد، ومنهن من دافع عن الأحزاب مع شيء من المرارة. ومع ذلك توافقن على الاعتراف بعضهن بجهود بعض. كما توافقت الأغلبية على عدم جدوى الخطاب الرسمي المتمثل باللجنة الوطنية، وأبدين حماساً لنقد طريقة تكونها وعملها. بَدَوْنَ واقعيات وأقل ميلاً للأدلجة من السابق ربما بما يتناسب مع المرحلة الراهنة، من هنا أخذت أساليب العمل الرائجة ومواصفاته حيزاً كبيراً في اهتمامهن.

أما وقائع الطاولة المستديرة فنستعرضها فيما يأتي وفقاً لتتابعها الزمني في الجلسة.

(*) قام البعض بإعادة كتابة المداخلة مما جعلها تبدو أقل عفوية، وأقل حرارة.

(٢) عُقدت الطاولة في مركز تجمع الباحثات اللبنانيات في ١٦-١-٢٠٠٤ بين الساعة السادسة والثامنة مساء.

المجلس النسائي اللبناني ممثلاً برئيسته حالياً إقبال دوغان

السؤال الأول: ما هي مقاربتكن اليوم لموضوع المرأة؟

المجلس النسائي اللبناني ليس جمعية واحدة وإنما يضم عدداً كبيراً من الجمعيات من مختلف أنحاء لبنان. كل ما هو مشترك أو متفق عليه بين الجمعيات يأخذ به المجلس ويعمل من أجله. وكل ما هو موضع اختلاف يتخلى عنه ويدعه لخصوصيات كل جمعية.

وبصفته هيئة عامة يتوجب عليه أن يضع الاستراتيجية العامة. ونحن نعتبر دائماً أن المجلس لا يمثل المرأة فقط وإنما الوطن ككل؛ الوطن بكل قضاياه بما فيها قضية المرأة.

والمجلس النسائي هو الأكثر تمثيلاً. وهذا ما يجعل المجلس نسوي التكوين ونسائي الاتجاه. لذلك نعتبر أن للمجلس دورين: الأول وطني لأن قضية المرأة جزء من القضايا الوطنية الكبرى انطلاقاً من وعينا لخطورة تهميش نصف المجتمع ومنعه من ممارسة دوره. والثاني نسوي بمعنى النهوض بالمرأة. فالمرأة لم تزل قضية أساسية والدليل أن غالبية الأميين الذين يمثلون ١٩٪ من الأفراد هم من النساء. ولشدة ما تكلمنا بهذ القضية أصبحنا نشعر أن الكلام لم يعد له معنى. تدل الأبحاث والدراسات الحالية أن المرأة في لبنان اليوم أصبحت في وسط السلم من ناحية العلم والوظائف والوعي. غير أن قسماً آخر من النساء العاديات ما زال لا علاقة له بقضايا المرأة والوطن. والمشكلة أن من هن في الوسط لم يتمكنّ من الوصول إلى النساء العاديات.

السؤال الثاني: ما هي المنعطفات التي مر بها خطاب جمعيتكن وهل ترين ضرورة لإعادة النظر في هذا الخطاب؟

نحن نرى أن الحركة النسائية في لبنان لم تصبح جماهيرية. إن نساءنا لا تمشي وراءنا. وبعدما رأينا أن النظام السياسي القائم في لبنان يعيق تقدم المرأة تكونت لدينا قناعة بأهمية العمل على إيصال النساء إلى مراكز القرار ولكن بعد تمكينهن وتوعيتهن. وهذه القناعة شكلت منعطفاً في خطابنا الذي راح يبتعد عن التنظير وعن الأساليب الفوقية كالمحاضرات وغيرها التي لا تصل إلى الشرائح الكبرى من النساء. فنحن ليس لدينا وسائل إعلام لإشاعة خطابنا وإيصاله إلى أكبر عدد ممكن من الناس. وأصبح خطابنا يقترب أكثر من معاش النساء وحياتهن وتوعيتهن على مصالحهن وتمكينهن ليتمكنّ فيما بعد من أخذ القرار والوصول إلى مراكز صنعه. ونحن كمجلس نسائي يمكننا أن نكون بمثابة مرجعية وهيئة دعم لهؤلاء النساء. تجلى ذلك مثلاً في العمل على

رصد مشاكل النساء والمطالبة الملحّة بحقوقهن ومنها الحق بالضمان الصحي للموظفات وغيرها. وهذا التحول في الخطاب استدعى منا كمجلس وضع خطة جديدة تعمل على خطين: توعية المرأة من ناحية، وتمكينها من خلال تدريب حقيقي من ناحية ثانية. يجب أن تشعر النساء بأنهن لسن وحيدات بل مسنودات. اليوم نحن مقبلون على انتخابات بلدية. ومثلاً أنا أؤمن بالكوتا لأنها تساعد على تحسين وضع المرأة، والدليل أن العالم والدول الراقية أخذت بها، ولكننا رأينا أن المطالبة بالكوتا غير كافية لوحدها إذا ما لم تقترن بعمل على الأرض. فلا بد من تحضير ورش عمل في المناطق لدفع النساء للمشاركة ترشيحاً وانتخاباً.

والمنعطف الآخر تمثَّل بالخروج من العزلة ومخاطبة الذات، والاتجاه نحو فتح حوار مع الأحزاب وإجراء اتصالات مع النواب، وتحريك الهيئات النسائية للتحاور مع القيادات الحزبية بأشكالها وأطيافها كافة. فنحن النساء لا نؤمن بالطائفية ولا بالمذهبية، والنساء إذا ما وصلن إلى مراكز القرار هن شفافات ونظيفات.

وتمثَّلت إعادة النظر في الخطاب راهناً بأهمية الوصول إلى النساء وإلى مصالحهن. بما معناه اختصار الطريق لإشعارهن أنهن معنيَّات بالأمر ولهن مصلحة في ذلك.

الهيئة النسائية في جمعية المبرات الخيرية ممثلة بالشابة آيات نورالدين

السؤال الأول: المقاربة

الهيئة النسائيّة في جمعيّة المبرّات الخيرية هي إحدى الهيئات التطوّعيّة المساندة لعمل الجمعيّة، وقد تشكّلت الهيئة بعد مرور عشر سنوات على تأسيس الجمعيّة التي يرأسها المرجع الديني السيّد محمد حسين فضل الله.

تضمّ الهيئة النسائيّة عدداً من النساء المتطوعات الفاعلات في عدّة مجالات أهمّها الانشطة الثقافيّة والفنّية (المسرح) وأيضاً في مجال العلاقات العامّة.

في ما يتعلّق بمقاربة موضوع المرأة فالهيئة ـ كما الجمعيّة ـ تهتدي بفكر المؤسّس، والذي يُعتبر من الطليعيّين الإسلاميّين في أطروحاته تجاه المرأة، والتي تقوم على قراءة جديدة لحقوق المرأة في الإسلام انطلاقاً من النصوص الدينية.

وعلى سبيل المثال فإنّ السيّد فضل الله فيما يتعلّق بالفتاة الراشدة، يعتبر بأن لا فرق بينها وبين الفتى الراشد في مختلف الأمور، ومن بينها موضوع الزواج بحيث تكون الفتاة، هي الوحيدة المعنية باختيار الزوج، وبهذا الطرح يكون السيد فضل الله قد

حدّ من سلطة الأب التي يعتبرها البعض أساساً والتي قد يزيد عليها آخرون سلطة الأخ أو الجد أو غيرهما.

أما في ما يتعلّق بعقد الزواج، فإن السيد فضل الله يعتبر أن المسألة تنطلق من مبدأ «العقد شرعة المتعاقدين» وبالتالي فإن عقد الزواج في الإسلام لا يفرض على المرأة (الزوجة) سوى الجانب الجنسي كحق للطرف الآخر (الزوج) كما أن لها هذا الحق نفسه بالدرجة نفسها.

وأكّد السيّد فضل الله في أطروحاته على أنّ بإمكان المرأة أن تحضر بقوّة فاعلة في المجتمع، والمشاركة الإيجابيّة في رصد الخلل الاجتماعي وتغييره، مستهدياً في ذلك بالآية القرآنية: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر). بل إنّ الإسلام ـ من منظور السيّد فضل الله ـ لا يجد مانعاً من أن تتبوّأ المرأة المناصب القيادية في المجتمع، فمن الممكن أن تكون قاضية وأن تكون من المرجعيّات الدينية أو غيرها من المناصب.

وشدّد السيّد فضل الله على المشاركة في الحياة العائليّة بين الرجل والمرأة؛ سواء فيما يتعلّق بالتربية لأنّه إذا كانت الأمومة من شؤون المرأة فالأبوّة من شؤون الرجل؛ أو فيما يتعلّق بالجانب الخدماتي داخل الأسرة، والمشكلة أنّ المرأة خرجت إلى ميدان العمل إضافة إلى شؤونها المنزليّة، في حين أن الرجل لم يدخل إلى البيت، مع الإشارة هنا إلى أنّ الإسلام اعتبر مسؤوليّات العائلة ـ من الناحية القانونية ـ على عاتق الزوج.

في الوقت الذي أراد فيه الإسلام أن تسير الأمور بين الزوجين على أساس المودّة والرحمة لا على أساس صرامة القانون وجدّيته.

السؤال الثاني: المنعطفات

في ضوء تلك القاعدة الفكرية المنبثقة من مرجعية ثابتة، فإنّ الهيئة النسائيّة ـ كما الجمعيّة ـ هي الوحيدة ربما في هذه الجلسة غير معنية بقضية المرأة على صعيد القول. وهي تجاوزت موضوع النقاش في حقوق المرأة؛ إذ أصبح من بديهيّات الأمور، وانتقلت منذ فترة طويلة إلى التطبيق العملي، حتى أصبح الواقع اليوم ـ على سبيل المثال ـ أنّه من بين ١٤ مؤسسة تعليمية لجمعيّة المبرّات هناك ست منها تديرها نساء وصلن بجدارتهنّ وليس على أساس «الكوتا». وأخيراً نستطيع القول إنّ قضيّة المرأة حاضرة ـ على صعيد جمعية المبرّات ـ عمليّاً أكثر من حضورها نظريّاً.

اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المراة، ممثلة برئيستها د. إيمان شعراني

السؤال الأول: المقاربة

بعد خبرة بالعمل كرئيسة للمجلس النسائي لمدة أربع سنوات، تبّين لي أن الجمعيات النسائية وحدها لا يمكن أن تحقق هدفها في رفع شأن المرأة ومشاركتها في الشأن العام، دون مساندة المجتمع المدني، بنسائه ورجاله، وبمؤسساته المختلفة، والعمل معاً، لقضايا المرأة، لأن قضاياها مجتمعية وليست نسائية. استدركت اللجنة الأهلية هذا الأمر أثناء التحضير وفي المشاركة في مؤتمر بكين عام ١٩٩٤ وتألفت من مجتمعات نسائية، ونقابات واتحادات، ومؤسسات مجتمع مدني وأساتذة جامعات من الجنسين، وأخذوا يعملون معاً في رؤية ترتكز على قضايا تمس المرأة مباشرة كالحرية والمساواة والمشاركة. وهذا ما جعل مقاربتنا في اللجنة الأهلية لقضايا المرأة تهدف أولاً إلى تطوير مشاركة النساء على جميع المستويات وتعديل أدوارهن، وإلغاء أشكال التمييز ضدهن، وثانياً تعزيز القيم التي تحترم حقوق الإنسان ومن ضمنها حقوق المرأة، وثالثاً التركيز على التوعية والتمكين كأدوات تغييرية لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين (في السابق كان الخطاب طابعه مطلبياً يتمظهر في أساليب احتجاجية كالمظاهرات).

اكتشفنا أن هذه المقاربة الجديدة في رؤيتنا تستدعي استخدام آليات جديدة في العمل تتناسب معها ومن الآليات التي اعتمدناها: العمل على بناء القدرات وتكوين مهارات قيادية، وضع استراتيجيات وأولويات لحاجات المرأة اللبنانية، تحضير مناهج تثقيفية في مجالات سياسية وتربوية وقانونية، تأسيس منبر ثقافي لإقامة حوارات ومناقشات، تأسيس نواة من ضباط الاتصال (Gender focal points) من المنظمات غير الحكومية للتواصل وتعميم المعرفة في المناطق، مأسسة اللجنة الأهلية وإقامة شبكة اتصال بين وحدات المناطق والهيئة المركزية، تأسيس مركز للنوع الاجتماعي (Gender) للتوعية والتثقيف والتدريب، التنسيق بين الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الحكومية، محلياً وإقليمياً ودولياً، بالإضافة إلى القيام بدراسات وبيانات وأبحاث، وتقارير، عن أوضاع المرأة اللبنانية.

السؤال الثاني: المنعطفات

في البدء أسمح لنفسي بأن أستغل كتابكم هذا للقول بأنه أثناء التحضير لبكين ١٩٩٥، تشكلت الهيئات الوطنية في البلاد العربية من ممثلين معنيين بالخطاب النسائي. أما في لبنان فلم تتشكل اللجنة الوطنية للتحضير لذلك المؤتمر إلا بعد سعي اللجنة

الأهلية التي طالبت أن تتمثل فيها بنصف أعضائها، ولكن جابهت معارضة من أصحاب القرار، ممّا جعلها تناضل من أجل تحقيق مطالبها إيماناً منها بالتعاون المتوازن بين القطاعين الرسمي والأهلي. ولكن بعد بكين، جاء تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة مغيباً ممثلي الجمعيات النسائية وجاء التعيين أسيراً لاعتبارات شخصية وفئوية وارتجالية، قائمة على مدى القرب أو البعد من السلطة. وظلت أعمالها ونشاطاتها بعيدة عن المطالب المتراكمة للحركة النسائية، وبقي عملها قائماً ليس على أساس القانون والنظام الداخلي، وإنما على المزاجية والتفرد في القرار.

ورغم الجديد في رؤية اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، وحرصاً منها على عدم بعثرة الجهود، كانت مبادرتها مؤخراً عام ٢٠٠٣ الانضمام إلى الشبكة النسائية والتنسيق لخطاب نسائي موحد ينطلق من رؤية لقضايا المرأة، تتماشى مع روح العصر وتسارعه، وتعمل على تغيير يؤدي إلى المساواة الكاملة، وإزالة التفاوتات بين الجنسين، واعتماد آليات تقنية ومعرفية وتمكينية.

على صعيد المعوقات

لا شك أنه كانت هناك تحديات تواجهها المرأة اللبنانية في عصر العولمة الذي تعيش فيه، فغالباً ما كانت تتمتع بمعرفة محددة، وغالباً ما تكون مسيَّسة أو بالأحرى مطيَّفة وتابعة، وطوراً مسؤولة في أسرتها لغياب زوجها بالإضافة إلى معاناتها من البطالة والفقر والتمييز. لذلك جاء تركيزنا في العمل كلجنة أهلية على التمكين، والتوعية، نحو المساواة والمشاركة بين الجنسين.

ومع كل منعطف كان يعترضنا العديد من المعوقات منها ما هو عائد لطبيعة النظام السياسي وموقف أصحاب القرار السلبي من قضايا المرأة، وصعوبة توفر رؤية مشتركة إزاء المرأة، وغياب الممارسات الديمقراطية ليس فقط على صعيد النساء فقط، إنما على صعيد المواطنين من الجنسين، وعدم وجود مساحة إعلامية تعمل لتنمية المرأة. ومنها ما هو عائد إلى الرجل وعدم رغبته في تفهم قضايا المرأة، وعدم تقبله لها كمشاركة أو كمنافسة. ومنها ما هو عائد للمرأة نفسها: عدم رغبتها في الاندماج بالشأن العام- عدم تحررها من الرواسب الطائفية تردّدها في اتخاذ المواقف- ازدواجية سلوكها بين التقليد والرجعية- إيمانها الضعيف في التغيير- ضعف الالتزام لديها - ميلها إلى العمل الفردي على حساب العمل الجماعي- لا قيمة للوقت لديها - تَرفُّع الأكاديميات والباحثات عن الخوض والمشاركة في قضايا المرأة، ومحدودية التواصل بينهن وبين الناشطات في قضايا المرأة.

هذه المعوقات لا تعني أن الهيئات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني لم تسجل

نقاط اختراق. ومن أبرزها: ارتفاع جزئي وبسيط في نسبة التمثيل في الانتخابات البلدية وفي التعيين في الإدارات العامة. وفي المجال الثقافي الاجتماعي، تكونت نواة مجتمعية تغييرية مؤلفة من الجنسين للعمل على رفع أشكال التمييز في النصوص القانونية والنفوس. وتمكّنا من تعديل بعض هذه القوانين منها مؤخراً في (الضمان، التجارة، العقوبات)، ومن الضغط على المسؤولين لمثابرتنا على المطالبة لإبرام اتفاقية إلغاء أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٩٦. كما تمكنّا من متابعة التوصيات لقضايا المرأة في المؤتمرات الإقليمية والدولية واتخاذ مواقف في قضاياها الساخنة.

رغم ذلك بقيت أمامنا مجالات لا تزال عصية وتتطلب عملاً متوصلاً منها ما هو في المجال الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقانوني والإعلامي للمرأة. مثلاً حق الأم في إعطاء جنسيتها لأولادها – قوانين الأحوال الشخصية– قانون العقوبات. استحداث قوانين جديدة لحماية المرأة. كما نواجه صعوبات في المجال المالي– ذلك يتمثل في الأجندة المفروضة علينا من قبل الممولين والتي تأتي ببرامج جاهزة. ولا نزال نواجه صعوبات في التمثيل في المجال الهيكلي، مثلاً لم تتمكن المنظمات غير الحكومية أن تكون مُمثَّلة في هيكلية مؤسسة قمة المرأة العربية، ولا في هيكلية الهيئة الوطنية اللبنانية لشؤون المرأة. وأخيراً في المجال التعبوي ما زلنا غير قادرين على استقطاب الشباب والشابات بشكلٍ كافٍ ولم نتمكن كمجتمع مدني من تشكيل آليات ضغط على المسؤولين لنيل المطالب.

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ممثلة ب د. عزة شرارة بيضون

السؤال الأول: المقاربة

الهيئة الوطنية هي، خلافاً للمنظمات التي تجتمع ممثلاتها أو قياداتها حول هذه الطاولة، منظمة حكومية تابعة لرئاسة الوزراء. وهي أُنشِئت تنفيذاً لمقررات مؤتمر بكين التي أوصت بإنشاء هيئة حكومية لمتابعة قضايا المرأة في كل واحد من البلدان المشاركة. ويصرّح القانون رقم ٧٢٠ الذي يقضي بتشكيل هذه الهيئة بأنها تتألف «من شخصيات مشهود لهم بنشاطهم المتصل بشؤون المرأة» بالإضافة إلى «السيدات من الوزراء والنواب طوال مدّة ولايتهن..».

ولهذه الهيئة مهام استشارية لدى رئاسة الحكومة وكل الإدارات الرسمية والمؤسسات العامة التي تتناول الشؤون المتصلة بقضايا المرأة؛ ويشتمل ذلك «إبداء الرأي والملاحظات واقتراح خطط متكاملة على الحكومة» بشأن الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وتقوم الهيئة بمهام ارتباطية تنسيقية مع الإدارات والمؤسسات العامة، مع مختلف الهيئات الأهلية والمدنية، ومع الهيئات العربية والعالمية. ويناط بها مهام تنفيذية تشتمل على إعداد استراتيجية وطنية خاصة بشؤون المرأة اللبنانية وتطويرها عند الاقتضاء، تنفيذ برامج وأنشطة، القيام بدراسات، تنظيم ورشات عمل ومؤتمرات، حفلات ومعارض إلخ.

إن توصيف الجوانب المختلفة لهيكلية ومهام «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية» يجعلنا ننظر إليها كحيّز لتفاعل مختلف قوى المجتمع، وبؤرة لتفعيل خطاب رسمي وصريح للدولة اللبنانية حول المرأة، مفترض أن يكون معبِّراً عن واقع النساء اللبنانيات.

من هنا تكمن أهمية هذا الخطاب لكونه يحمل إمكانات غير قليلة لصياغة مواطنة المرأة/الفرد في بلادنا صياغة واقعية مفترض بها أن تتم بمشاركة قوى نسائية واعية لقضايا المرأة المطروحة.

هذا من حيث الوظيفة والأدوار المحتملة. لكن واقع الحال مختلف. والهيئة التي تعيش، حالياً، تشكيلتها الثالثة (كانت التشكيلة الأولى بصيغة «لجنة»، ثم شكّلت بعد صدور القانون «هيئتان») قدّمت القليل في ما افترضنا وجوب تقديمه، بل يسعنا التأكيد بأنها غير منظورة على ساحة التأثير العامة.

السؤال الثاني: المنعطفات

ويمكن رصد خطابين شبه منفصلين في نشاط الهيئة في شكلها الذي استقرّت عليه راهناً:

الأوّل: وهو مبثوث في ثنايا الكلام المُرسَل في الوثائق الرسمية التي أنتجتها «الهيئة» على امتداد وجودها. وهذه ليست قليلة. هذه الوثائق صاغها خبراء وخبيرات في مجالات مختلفة، أو ناشطات في الحركة النسائية وتحمل، بالإجمال، مفردات الخطاب العالمي المعاصر حول المرأة كما وثّقتها أدبيات الأمم المتحدة، بخاصة. وحيث تشكّل الاستعانة بالخبراء والناشطات نهجاً ثابتاً للهيئة، فإن السعي لبث مضامينها على الملأ الأعم شبه غائب، بل إن إدماجها في الرؤية العامة والتفصيلية لنشاطات الهيئة لا يشكّل همّاً صريحاً لها.

الثاني: يسع المرء تلمّس معالمه في الأنشطة الداخلية والعامة التي تكاد لا تختلف عن نشاطات أية جمعية أهلية أخرى. والخطاب الذي تنطوي عليه هذه الأنشطة، برأيي، غائم الوجهة ومستغرق في التفاصيل، ومنشغل بالانتباه لتوزيع الصلاحيات وتأمين التوازنات المختلفة إلى ما هنالك من شوائب العمل العام في مجتمعاتنا.

وقصور الهيئة عن الشروع في ما افترضناه وظيفة رئيسية لها يكمن، برأينا، في أنماط خلل بنيوية، متداخلة:

أولاً: أعضاؤها. وهي مؤلّفة، حالياً، من نساء مرموقات وأكثرهن يحملن شهادات أكاديمية عالية ويتبوّأن مراكز متقدّمة في القطاعات الثلاثة، الخاص والعام والأهلي. لكن أكثريتهن، وبعكس النص الصريح في القانون المذكور أعلاه، على هامش «الحركة النسائية»(*)، وغير معنيات بالخطاب النسائي الراهن. بل إن بعضهن لا يخفين جهلهن المطبق بقضايا النساء اللبنانيات، ويحملن تصوّراً غائماً لوظيفة الهيئة التي قبلن منصبهن فيها. وحيث هن متطوّعات ومنهمكات، في الوقت نفسه، بمهامهن المهنية، فهن لا يملكن الوقت الضروري للشروع بتصحيح هذا الخلل. وأنا اقترحت تنظيم ورشة عمل من أجل ذلك، فقوبل الاقتراح بالترحيب.... الكلامي!

ثانياً: الهرمية الشديدة التي يتصف بها تنظيم الهيئة. وهذا من صنع النساء أنفسهن. فقد أوكلت الحكومة إليهن مهمة صياغة نظامهن الداخلي فجاء هرمياً ذا رأس مدبب. ويضع هذا النظام صلاحية اتخاذ القرار بيد الرئيسة المعيّنة، بدورها، من قبل رئيس الجمهورية. وهو أمر ينهك اللجان الفنية ويستغرق وقتها في متابعة مصير توصياتها. وعلى سبيل المثال فإن «لجنة الأبحاث والتوثيق» التي عيّنت «رئيسة» لها (انتباه... لم أنتخب!) تنتظر نقاشاً أكثر من توصية تقدّمت بها إلى المجلس التنفيذي المثقل بالمهام، والمحدود الصلاحيات، هو أيضاً. (إنصافاً، قُبلت توصية إنشاء «مركز المرأة اللبنانية للمعلومات» وهو قيد التنفيذ).

ثالثاً: غياب الحوار بين منظمات «الحركة النسائية» و«الهيئة». وحيث يلمس المرء قصور الهيئة عن أداء مهامها الارتباطية/التنسيقية مع قيادات أو منظمات هذه الحركة، فإن هؤلاء يحملن، برأيي، مسؤولية المبادرة في إطلاق ذلك الحوار، وحض «الهيئة» على العمل بمقتضى مهامها الموصوفة. وذلك لأنهن، تحديداً، الأسبق في القيادة النسائية عندنا، والأكثر إلماماً بأهمية وظيفة الهيئة، وبكونها، مبدئياً، الحيّز الجامع لإرساء مشروعية الخطاب النسائي؛ ولأن إنشاء هذا الموقع هو من بعض نضالهن، بل جاء نتيجة حتمية لخطابهن. وهو ما يجعلهن، أخيراً، «أم الطفل» الشرعية، والحفاظ على حياته من بعض واجباتهن.

(*) استُخدم تعبير «الحركة النسائية» بمعناه الفضفاض. وهذا يتمثّل بالتعبيرات السياسية والتنظيمية (بالمعنى الأشمل للسياسة) لفئات نسائية نخبوية لوعيهن لذواتهن كفئة فاعلة في المجتمع، أو يسعها أن تكون فاعلة، وتسعى لعقلنة هذا الوعي ولوضع نشاطها في مجرى حركة المجتمع والعمل على استنهاض الفئات النسائية الأوسع للمشاركة في هذا الوعي وذلك النشاط، والعمل على خلق شروطهما وتحسينها.

إذا كانت «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية» هي، بمقتضى موقعها المتميّز الذي افترضنا، الحيّز الأمثل لإنتاج الخطاب الرسمي والجامع حول المرأة اللبنانية، فإن تحقيق ذلك يبقى في مجتمعنا اللبناني– مفارقة– من تحديّات «الحركة النسائية». فإذا كان واحد من شعارات هذه الحركة هو «الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار»، فإن النضال من أجل جعل النساء الناشطات في الحركة النسائية اللبنانية أكثرية في هذه «الهيئة» هو من بعض ذلك الوصول. وخلاف ذلك، بمثابة انطفاء تدريجي لوظيفة «الهيئة» المتوخاة، وخسارة مجانية لمسيرة نضال المرأة اللبنانية.

مداخلة رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني الأستاذة وداد شختورة

السؤال الاول: المقاربة

إن رؤيتنا لقضية المرأة تنطلق أساساً من واقع التمييز المجحف بحقها في المجتمعات العربية بشكل عام، وفي المجتمع اللبناني بشكل خاص.

ونعتبر أن قضية المرأة هي قضية عدم المساواة في شتى ميادين الحياة: ضمن العائلة، وفي العمل، وفي الحياة السياسية والعامة. فإن إمكانية تطوير وضع المرأة نحو المساواة يصطدم بالبنى الذهنية الراسخة في المجتمع؛ هذه البنى التي ما فتئت تتغذى من طبيعة نظامه السياسي القائم على تكريس سلطة الطوائف على مقدرات الحياة الشخصية والعامة. لذا فإن مقاربتنا لقضية المرأة مرتبطة أساساً بالتغيير في طبيعة هذا النظام وفي تطوره الديمقراطي.

ولقد عرّفنا التجمع، منذ نشأته، على أنه تنظيم نسائي لا طائفي، يؤمن بالديمقراطية والعلمانية والمساواة، ويسعى إلى رفع مستوى وعي المرأة لحقوقها، وإلى تفعيل مشاركتها في الشأن العام، يناضل من أجل تحقيق المساواة على جميع الصعد، في النصوص وفي النفوس، ومن أجل تغيير الذهنية السائدة في المجتمع بشأن الأدوار النمطية المرتبطة بالجنس.

السؤال الثاني: المنعطفات

ليس هناك من منعطف فعلي، في التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، على صعيد الرؤية والقيم والرسالة. إنما السؤال يُطرَح دائماً على صعيد الممارسة: هل آليات العمل والنشاطات التي يقوم بها التجمع تخدم الرؤية، وتصب دائماً في تحقيق الأهداف المرجوّة؟ لذا فإننا نعيد النظر باستمرار بهذه الآليات والنشاطات آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المتوافرة لدينا.

عندما بدأنا عملنا في المجال النسائي، في بداية السبعينات، كان التجمع ينطلق من حركة اجتماعية ديمقراطية سياسية ناهضة أفرزت في القضية النسائية اتجاهات فكرية متقدمة، متأثرة بما وصلت إليه الحركة النسائية العالمية، كما أفرزت كوادر نسائية مثقفة قادرة على النقاش الجدي ومتخطية كل الحواجز الطائفية والاجتماعية.

لقد شكلت الحرب في لبنان زلزالاً كبيراً في المجتمع اللبناني ما انعكس سلباً على الحركة النسائية بشكل عام، وعلى التجمع بشكل خاص، فخسر التجمع معظم عضواته لأسباب شتى أهمها الإحباط بسبب الفراغ الفكري والثقافي في القضايا العامة كما في القضايا النسائية وذلك بدءاً من الثمانينات، إذ تجلى الصراع الأهلي الطائفي واضحاً بعد الاجتياح الإسرائيلي.

ومنذ أوائل التسعينات، صار من أولويات العمل في التجمع إعادة بناء كادر نسائي بثقافة نسائية كسقف لمقاربتنا لقضية المرأة تعتمد على المواثيق الدولية:

– الشرعة العالمية لحقوق الإنسان ومن ضمنها حقوق المرأة.

– المواثيق الدولية المعنية بقضية المرأة ومنها الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.

– إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وذلك وصولاً إلى التعمق في درس حاجات المرأة وإغناء الحركة النسائية بعناصر دافعة وواعية. فبرأيي ما زلنا في الحركة النسائية نفتقر إلى نقاش فعلي وجدي حول قضايا خلافية وأهمها:

أولاً: قضية الكوتا

إذا كنت أؤيد طرح الكوتا كتمييز إيجابي في بعض المجتمعات الحديثة والمتقدمة في العالم حيث إن المرأة فيها حققت مكتسبات هامة على طريق إلغاء التمييز ضدها، ولكنني أرى أن هكذا مطلب غير قابل للتحقيق في لبنان لأنه يتجاهل طبيعة قوانين الانتخابات واستهدافاتها والمصالح التي تمثلها كما أنه يدخل مشاركة المرأة في نفق المساومات على قاعدة الإلحاق بما هو سائد ولا يضع تلك المشاركة على طريق تجاوز الواقع أو تغييره، إذ إن لذلك شروطه المختلفة ليس أقلها حجم القوى ووضوح البرامج والتحالفات وهي أمور ما زلنا نفتقدها في حركتنا النسائية لغاية الآن.

ثانياً: القانون المدني للأحوال الشخصية

اصطدم هذا المطلب بقوى النظام والسلطات الطائفية وانعكس سلباً على بعض قوى الحركة النسائية التي أحجمت عن طرحه. ونحن في التجمع نرى ضرورة

الاستمرار في حمل هذا المطلب والعمل على تحقيقه عبر تجديد النقاش حوله ضمن أطر الحركة النسائية بالنظر إلى أن تحقيقه يفتح الأفق للانتقال من مجتمع أهلي طائفي إلى مجتمع مدني يفصل الدين عن الدولة، علماً أننا على قناعة أن هذا الأمر يفرض تحقيقه صراعاً مريراً تخوضه قوى اجتماعية وتيارات ديمقراطية أوسع وتشكل الحركة النسائية أحد روافدها.

إنني مؤمنة مثلي مثل بعض الزميلات في الحركة النسائية بضرورة العمل المشترك ليصبح وعاء لإمكانية إنتاج خطاب نسائي جديد يعبّر فعلياً عن حاجات المرأة في المجتمع اللبناني.

مداخلة لجنة حقوق المرأة ممثلة برئيستها السيدة ليندا مطر

السؤال الأول: المقاربة

إن قضية المرأة هي من صلب اهتمام لجنة حقوق المرأة منذ لحظة تأسيسها عام ١٩٤٧ مثلما هو واضح في قانونها الأساسي وأهدافها، وهذا ما أخّر نيلها «العلم والخبر» مدة خمسة عشر عاماً...

أما مقاربتنا فهي اجتماعية/ قانونية/اقتصادية/ سياسية/ نضالية وصدامية إذا اقتضى الأمر (كالقيام بالمظاهرات مثلاً...). وفهمنا لموضوع المرأة يطال كل ميادين الحياة، لأن المرأة أينما كانت هي قبل كل شيء إنسان ومواطن. والإنسان المواطن، ذكراً كان أم أنثى، أردنا أم أبينا، يسير بخط واحد بدءاً من ولادته وصولاً إلى شيخوخته. أما المفارقة الأساسية في حياة الإنسان/المواطن فهي ما إذا كان يستطيع التعاطي بوعي وبحكمة مع الإيجابيات والسلبيات التي يواجهها من خلال تطوير الأولى وتجنب الثانية. هذا هو الفرق بين إنسان وإنسان وإمرأة وامرأة ورجل ورجل.

إن هذا التعاطي، إما أن يسهم في بناء شخصية الإنسان ويساعده على اجتياز العقبات التي تواجهه وإما أن يبقيه على هامش الحياة. إن المرأة هي الأكثر تعرضاً للسلبيات، وذلك ناتج عن التراكم التاريخي للنظرة الدونية للمرأة والتي ما زالت حتى اليوم تتحكم بنسب متفاوتة بوضع المرأة وفكرها ومستقبلها. صحيح أن ثمة تغيراً يحصل ولكنه ما زال جزئياً ولا يطال مجمل النظرة.

السؤال الثاني: المنعطفات

قبل كل شيء إن التغير في خطاب جمعيتنا يعكس تغير وضع المرأة. ومن هذا التغير نستنبط وسائل جديدة للعمل من أجل التوافق مع المتغيرات الاجتماعية

والسياسية السريعة الحاصلة بنتيجة التطورات أو التراجعات. وعندما يتراجع البلد اقتصادياً واجتماعياً، فإن الخطاب النسائي يجمد.

إن صحة مفهومنا لهذه التحولات تسهم في إمكانية اختراق الجدار الذي يحاولون أن يسجنونا في داخله للقضاء على أي تطور في وعينا ومعرفتنا وقدرتنا والحد من استعدادنا للسير قدماً، إن كان بخطابنا الفكري أو بنضالنا العملي، حتى تحقيق، لا أقول المساواة مع الرجل، بل تحقيق إنسانية المواطن في وطننا، أو لجعل المواطنية عملية حضارية عصرية، تضمن للمرأة كما للرجل الحق في حرية الرأي والتعبير وبتوفير الحقوق الإنسانية في العلم والعمل والصحة والسكن والاستقرار وإيجاد الفرص المتكافئة في المشاركة في صنع القرار.

ما أتمنى بالنسبة للخطاب النسائي أن يسهم كتابكن هذا في شحذ همم مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضية المرأة، وبالتالي، بجعل هذا الخطاب، إن لم يكن موحداً، فعلى الأقل ألا يكون متناقضاً وذلك ليصبح مصدر قوة بهدف تجميع القوى المتقاربة فكرياً وعملياً. هناك صعوبة كبيرة لتوحيد خطابنا (الكوتا مثلاً) يجب أن نسعى لمقاربة فكرية تجمع بين القوى القادرة على تخطي العقبات، القوى التي تتمتع بالجرأة وليس التهور، لإعلان الحقائق، وبالاستعداد لمواجهة التحديات الآخذة بالازدياد، دون المبالغة بالإمكانات المتوافرة.

أما بالنسبة للتحديات المطروحة أمام هذه المقاربات فهي كثيرة. فالمرأة على امتداد العالم العربي تواجه تحديات البنى الثقافية والفكرية والعقائدية وتواجه الأعراف والتقاليد التي اتخذت صفة الذكورية. والذكورية ليست حصراً بالذكور، ونراها موجودة لدى النساء. وأسبابها التربية الأسرية والمدرسية والمجتمعية والقوانين على أنواعها، ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية التي توجه المرأة ناحية الجنس وتُغيِّب دورها الإنتاجي الفكري والاقتصادي والتربوي والسياسي. وهنا أشير إلى عدد من الأدباء والأديبات الذين يسهمون، ربما عن غير قصد، من خلال أعمالهم في تعميق الفصل بين الجنسين، باعتبار أن للذكور أفضلية القيادة وحصر مسؤولية الإناث داخل البيت والعائلة فقط.

ومن أهم العوامل المساندة لعملنا هي الحركات العالمية والدولية التي تساعد فعلاً من خلال أنشطتها المتعددة حول حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة في الحقوق والواجبات، وأكثرها تأثيراً الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى الرغم من التجويف الحاصل من حيث تحفظات الدول العربية عليها إلا أنها تبقى أكثر تقدماً من القوانين الوطنية. ويؤسفنا أن نشير إلى أن الدول العربية تتغافل عن التطوير والتغيير وتنتظر أن تأتيها رياح التغيير الإجبارية من الخارج.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، لقد صدر عن الأمم المتحدة عشية التحضير لمؤتمر بكين إعلان يقضي بضرورة تشكيل لجنة وطنية نصفها من القطاع العام والنصف الآخر من القطاع الخاص، وهذا ما تم بالفعل. أما بعد مؤتمر بكين في العام ١٩٩٥، فلقد أصدرت الدولة اللبنانية قانوناً جديداً يقضي بإنشاء الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، دون الأخذ بالاعتبار ما تم قبل المؤتمر.

ومن الإنجازات التي استطعنا تحقيقها نذكر مثابرتنا على تصديع الحواجز القانونية بالتعاون مع الجمعيات النسائية. ولجنة حقوق المرأة لها تاريخ نضالي طويل فهي بدأت تأسيسها بالنزول إلى الشارع من أجل المطالبة بفتح المدارس وتعرض أعضاؤها للاعتقال، ومن أجل الاحتفال بيوم المرأة العالمي أيضاً سارت في الشارع بعد منع الحكومة من إقامة هذا الاحتفال في التياترو الكبير وكان ذلك في العام ١٩٤٨. وعندما كانت اللجنة التنفيذية التي شُكِّلت في بداية الخمسينات للمطالبة بحق المرأة السياسي، أسهمت اللجنة في التحرك الذي كان قائماً. وعندما صدر قانون إعطاء المرأة المتعلمة فقط الحق بذلك، تابعت اللجنة تحركها وقامت بحملة جمع تواقيع تطالب بإقرار المساواة التامة في هذا الحق بين جميع المواطنين، من دون تمييز.

أما المجالات التي تمكّنا من اختراقها فهي تعديل بعض البنود في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، ونظام التقاعد والصرف من الخدمة، نظام المنافع والخدمات في تعاونية موظفي الدولة وقانون العقوبات.

والمجالات العصية فهي أكثر ما يعوق تطور المرأة ويحد من حريتها ومن مواطنيتها أي قوانين الأحوال الشخصية وقانون الجنسية والمشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

مداخلة الاتحاد النسائي التقدمي ممثلاً برئيسته السيدة سلمى صفير

السؤال الأول: المقاربة

إن الاتحاد النسائي التقدمي هو جمعية نسائية تعمل في كنف الحزب التقدمي الاشتراكي، تعنى بقضية المرأة بالدرجة الأولى ولها وجهة نظر بقضيتها. منطلقنا كان وطنياً في الأحداث، ودعوتنا للمرأة كانت للمشاركة من أجل استقلال لبنان ووحدته وعروبته. شاركت جمعيتنا في النضال ثم أرادت أن نستمر في هذا النضال فوجدت أن هناك معوقات كثيرة. هذه المعوقات هي مشكلة المرأة.

انطلق الاتحاد من تشخيصه لقضية المرأة ودراسته لواقعها وتصوره لحلول من أجل تمكينه للمشاركة في الحياة العامة وفي القرارات (الطائفة والعائلة) من أجل أن

تتساوى المرأة والرجل وأن تحصل على كل الحقوق التي تنص عليها شرعة حقوق الإنسان. كما أن الاتحاد أخذ على عاتقه النضال من أجل معالجة قضية المرأة وتطوير دورها، ومن أجل تطور المجتمع ككل، بحيث يكون مناخاً ملائماً لاستثمار قدرات المرأة وتفتح طاقاتها والتعبير عن نفسها كمجموعة إمكانيات وقدرات.

من هنا تصورنا الحل على قاعدة حل سياسي شامل لمجتمع ومن ضمنه قضية المرأة والمساواة في المواطنية وعدم التمييز، وعلى الديمقراطية والحرية واحترام الإنسان ، نظرة تهميش دور المرأة. عدا عن المطالبة بإيجاد نظام سياسي يضمن تفتح الفرد ويضمن إمكانية تطوره، بالإضافة إلى نضال نسائي خاص من أجل تمكين المرأة في الحياة العامة ومن أجل تغيير الذهنية، بحيث تلغى نظرة الوصاية على المرأة من قبل الرجل.

وكان هناك ميثاق للاتحاد يشخِّص قضية المرأة ويقدم الحلول ويدرس واقع المرأة العربية عبر التاريخ وواقع المرأة في لبنان منذ ولادتها وفي جميع مراحل حياتها.

السؤال الثاني: المنعطفات

العقبة التي وقفت أمام الاتحاد النسائي في تطوير وضع المرأة هو المجتمع المتخلف القائم على الطائفية والتشرذم وعدم الديمقراطية وعدم الحرية. من المهم كثيراً أن نغيِّر ولكن ليس في الخطاب وإنما في أساليب عملنا. أهم الأساليب التي نركِّز عليها اليوم هو تحفيز النساء على الانخراط في الأحزاب وحمل كل الأحزاب على حمل قضايا المرأة. ولتتفضل النساء وتدخل الأحزاب. ومقولة أنه ليس لدينا أحزاب ليست صحيحة. لا بل إن جزءاً من المؤامرة على بلدنا كان ضرب الأحزاب نفسها. ومن مهمات النساء بالدرجة الأولى الدخول إلى الأحزاب وأن يشتغلن على تحسين وضع المرأة بداخلها، لا حل بدون تغيير وضع المرأة. من هنا فإن انخراط النساء في الأحزاب هو عمل مهم.

أبرز التحديات المطروحة على العمل النسائي هي العقلية الذكورية، وذهنية المجتمع. يجب أن «تطحش» المرأة وأن تناضل وليس أن تنتظر أن تأتيها مطالبها على طبق من فضة. النساء اللواتي يقفن على هامش القضية، ولا شغل لهن سوى الذهب والمجوهرات، يجب أن يعين. حان الوقت كي تعتبر المرأة نفسها مشاركة في بناء الوطن أكثر من أن يعتبرها الغير. ونشير إلى أن المسؤولية الكبيرة لا تقع على المرأة كفرد وإنما على المنظمات النسائية، بحيث تحوِّل نفسها كقوة ضاغطة للتغيير في المجتمع. إلى الآن الحركة النسائية ليس لها دور فاعل على صعيد مشاركة المرأة في العمل المنتج ودعوة النساء العاملات للدخول في النقابات وفي قطاعات العمل كافة.

علينا أن نجد فرص عمل للشباب والشابات، وأن نعمل على بقائهم في المجتمع. على الحركة النسائية أن تناضل من أجل قضايا المجتمع عامة، ويجب أن تشكل مرجعية.

الأحزاب أخذت قرارها بحمل قضايا المرأة، وتسهيل المجال أمام النساء للانخراط وتولّي المسؤوليات. والأمم المتحدة تدعم قضية المرأة وتفرض بعض القوانين والممارسات على الحكومات. ومن العوامل المساندة أيضاً هو رقي المرأة وتغير وعي الرجل.

ما الذي استطعنا اختراقه؟

عملنا على نشر الوعي بدور المرأة في الحياة العامة والسياسية، وفي الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً. قررنا بالتنسيق مع الحركة النسائية كلها، واستطعنا أن نحفِّزهنّ على الترشيح للبلديات وقام الرجال بدعمهن.

الآن الحملة من أجل المشاركة في الأحزاب والانتخابات النيابية. مطلوب نضال كبير. المطلوب تغيير في الذهنية، تغيير في ظروف المجتمع السياسية والاجتماعية.

مداخلة المصلحة النسائية في حزب الكتائب ممثلاً بالسيدتين إيفا أبي عازار ونهلة الديك

السؤال الأول: المقاربة

إيفا أبي عازار

نحن ننتمي إلى حزب سياسي. لذلك في صلب اهتماماتنا تحفيز المرأة للعمل السياسي وإيصالها لأكثر مراكز ممكنة. كانت المصلحة النسائية قد وصلت إلى مجد عملها في السبعينات، ولكن مع الحرب حدث تراجع كبير. حدث فرز في العمل وزاد الميل للعمل العسكري. في التسعينات وبعد السلام واتفاق الطائف تراجعت المرأة وصار هناك نوع من الضياع على صعيد لبنان وعلى صعيد الحزب. أصبحت هناك صعوبة لإعادة إقناع الناس بالعمل ودفع المرأة للعمل السياسي.

بدأنا نبني شيئاً فشيئاً. عدنا لحضور اجتماعات المجلس النسائي بعدما ذللنا الصعوبات. أعدنا تأسيس الأقاليم، قمنا بتشجيع كبير للجان التنظيمية في الأقاليم. المرأة الحزبية لديها آفاق أوسع. ومن تجربتي الشخصية عندما أصبحت نائبة رئيس منطقة واجهت نوعاً من المعارضة، وقالوا: «ألم يعد هناك رجال لكي يمثلوا المناطق»؟.

ليس فقط تأخرنا على صعيد التنظيم وإنما أيضاً تأخرنا على صعيد لبنان، فلم يجر تعديل القوانين، لذلك سبقتنا الدول العربية في احتلال النساء للمناصب السياسية

والحزبية. يجب أن نقر الكوتا لنلحق بها. في مؤتمرنا الأخير أصدرنا توصية لكي يصبح هناك نسبة محددة في المكتب النسائي من ٢٠ إلى ٣٠ ٪ كحد أدنى.

نهلة الديك:

رئيس الحزب كريم بقرادوني لديه هم دائم لتشجيع النساء والطلاب على الانخراط. ولقد انتسب مؤخراً ٢٨٠ امرأة خلال المؤتمر الأخير في تشرين الثاني ونسبة كبيرة منهن متعلمات وعاملات.

ونحن ننسق مع الأستاذة إقبال دوغان في المجلس النسائي من أجل متابعة النضال وتحفيز النساء للترشيح وللمشاركة في الانتخابات.

السؤال الثاني: المنعطفات

إيفا أبي عازار: أولاً أودّ أن أسجل اعتراضي على الاستهتار بوجود الأحزاب. علينا ألاَّ ننسى أن الأحزاب هي المجموعات الضاغطة الوحيدة لدعم قضايا المرأة وهي مكونة من رجال ونساء. ربما الأحزاب ليست اليوم في حالة جيدة ولكن علينا أن نخلق أحزاباً أفضل. إذا لم يأتِ أحد ليأخذ التحدي لن يصبح لدينا أحزاب مثالية. والحرب التي قامت كان مشروعها إلغاء الاحزاب. الأحزاب هي فعلاً وطنية وهي ليست طائفية. علينا أن نحترم الأحزاب. وما قالته وداد هو انعكاس لواقع المجتمع.

بالنسبة لتحوُّل خطابنا. في الأصل كانت المصلحة النسائية تضم حُكماً كل نساء الحزب. وبنتيجة التطور رأينا أنه يجب أن يكون للمرأة في الحزب حرية الاختيار، وأن تنضمّ إلى المصلحة النسائية بإرادتها ويمكنها الانضمام إلى هيئات أخرى.

كان هناك اتجاه لنوع من laisser aller. فالمرأة يجب أن تهتم بالتربية وبالأسرة. أما الأمور السياسية فهي من اختصاص الرجال، نحن في المصلحة النسائية تطورنا وخلقنا أجهزة تهتم بكل القضايا الاجتماعية ومنها جهاز الطفولة والأمومة، جهاز الشؤون الاجتماعية، وهي أجهزة مختلطة مع أن رئاستها نسائية. وبقيت المصلحة النسائية تهتم بالقضية النسائية وأهم أهدافها التعاطي بالسياسة مباشرة. يجب على النساء أن يكنّ مُطَّلِعات على الاتجاهات السياسية المختلفة، ونحن نحمِّس الصبايا على الاهتمام بالسياسة.

ولقد انفتحنا على كل الأحزاب، وعلى الرغم من نقاط الاختلاف، ولكننا قمنا باجتماعات عديدة. ونحن كحزب تحمّلنا عتاب المجتمع لنا. وجرى تحميلنا مسؤولية الحرب، كما نواجه أسئلة عديدة اليوم كيف تجتمعون مع فئات أخرى مختلفة كلياً، نحن نجيبهم بأننا نشتغل لصالح المرأة، ومن أجل توصيل رأيها، وعندما نلتقي على مصلحة

معينة نعمل سوية من أجل هذه المصلحة تحديداً وليس من الضروري أن نلتقي على الوجهة العامة. واجهنا أحياناً صعوبات كمثل دفع الأطراف النسائية الحزبية الأخرى لنا لاتخاذ مواقف مشابهة لمواقفها وإن كنَّا غير مقتنعات بتلك المواقف (مثلاً في مسألة الحجاب ومهاجمة القانون الفرنسي).

استنتاج وتعقيب(*)

تقدم لنا هذه المداخلات العديد من الملاحظات. ليس هناك من خطاب موحد للجمعيات النسائية اللبنانية، كما أنه ليس هناك من مرجعية واحدة يستند إليها خطاب الجمعيات، ولا من محطة بارزة واحدة شكلت منعطفاً واحداً لخطاب كل الجمعيات. ولكن ومع أن نقاط الاختلاف تبدو الأكثر بروزاً، فإن ذلك لا يعني أنه لم يكن هناك نقاط تلاقٍ. لذلك حرنا بين إعطاء الخطاب صفة نسائي أم نسوي، وأتت رئيسة المجلس النسائي في كلامها عن المجلس النسائي اللبناني، الذي من المفترض به أن يعمل توليفة للاختلافات والتباينات لتسهل علينا عبء هذه الحيرة بالقول: المجلس النسائي نسوي التكوين نسائي الاتجاه. فهل هذا القول يعبِّر عن الخطاب النسائي اللبناني عموماً؟

إين كمنت نقاط الافتراق ونقاط الاجتماع؟

أولاً – نقاط الافتراق:

١ – في ما يتعلق بالمسار:

أ – النشأة: ربما تكون النشأة مُعبِّرة خير تعبير عن ملامح خطاب كل من هذه الجمعيات المتداخلة في هذه الجلسة والتي يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

جمعيات وُلِدت في كنف أحزاب يسارية، اضمحلت هذه الأحزاب وتراجعت لدرجة اختفاء بعضها وبقيت هذه الجمعيات مستمرة في النضال لقضية المرأة. جمعيات وُلِدت أيضاً في كنف أحزاب متلونة ضمناً بلون محلي ربما طائفي عاشت الحرب وعانت من هزّات وانقسامات. ومنها من عادت لتولد مع ولادة الانشقاقات الجديدة. جمعيات ولدت عشية مؤتمر بكين وترسخت بعدها. وهيئات أخرى ولدت في كنف جمعيات دينية خيرية رغبت أن يكون لها حيزاً نسائياً من باب الفصل الجسدي وليس الفكري.

ب– المحطات: في الكلام عن المحطات التي اعتبرتها المشاركات في اللقاء بارزة

(*) قمنا بالاستنتاج والتعقيب على المداخلات الشفوية قبل أن يجري تعديلها من قبل أصحابها، وفضلنا الإبقاء عليها لأنها أقرب إلى التقاط الحساسيات الكامنة في خطاب الجمعيات.

لكونها أدت إلى منعطفات في الخطاب وانعكست على طريقة العمل، يبرز الاختلاف واضحاً.

تعتبر دوغان أن ثمة قناعة جديدة تولَّدت لديها بأهمية العمل على إيصال النساء إلى مراكز القرار بعد توعيتهن وتمكينهن. لا سيما وأن النظام السياسي اللبناني أعاق تقدم المرأة. ونورالدين تعتبر أنه ليس هناك من محطات ما دامت المرجعية نهائية وثابتة بالأصل. أما شعراني فنستشف من كلامها أن بكين كانت المحطة المفصل إلى جانب الزمن المتسارع الذي نعيش فيه. بينما ترى شختورة أن الحرب شكلت زلزالاً كبيراً. في حين تجد مطر في المتغيرات السياسية والاجتماعية الحاصلة في ظل النظام العالمي الجديد معلماً بارزاً. وبالنسبة إلى صفير لم توجد محطات ذلك أن المجتمع المتخلف القائم على الطائفية والتشرذم وعدم الديمقراطية وعدم الحرية ما زال بالنسبة إليها هو الشعار الذي يصلح لكل الأزمنة. بينما رأت أبي عازار أن المحطة البارزة كانت في داخل الحزب نفسه وتمثَّل ذلك في تزايد عدد المنتسبات وفي أن يكون للمرأة داخل الحزب حرية الاختيار في الدخول إلى الهيئة النسائية.

ج- **المنعطفات:** وفيما يتعلق بالمنعطفات في مسار عمل الجمعيات، يتبين أنها تمثَّلت لدى المجلس النسائي بالابتعاد عن التنظير والنخبوية والاقتراب من معاش النساء ومصالحهن عبر التوعية والتدريب والتمكين، وبمحاولة الخروج من العزلة وفتح حوار مع الأحزاب بتلاوينها كافة. وتمثّل الانعطاف لدى المبرات على صعيد الممارسة العملية وليس التصورات. بينما تتمثل لدى اللجنة الأهلية بالسعي للملاءمة بين الأهداف والخطط، والتنسيق بين الجمعيات والاهتمام بالحاجات الأساسية التي ولدتها الظروف. أما بالنسبة إلى التجمع النسائي الديمقراطي فليس هناك من منعطف فعلي على صعيد الرؤيا وإنما على صعيد الممارسة، ومن خلال العمل مع الجمعيات الأخرى: «نحن بمفردنا لا يمكننا أن نحقق شيئاً». أما المنعطف الأساسي بالنسبة إلى لجنة حقوق المرأة فهو صعوبة توحيد الخطاب وضرورة السعي لمقاربة فكرية تجمع بين القوى القادرة على تخطي العقبات دون تهور ودون مبالغة في الامكانات والمثابرة على تصديع الحواجز القانونية بالتعاون مع الجمعيات. وفي ما يتعلق بالاتحاد النسائي التقدمي، كمن المنعطف ليس في تغيير الخطاب وإنما في أساليب العمل، التي تتجسد في تحفيز النساء على الانخراط في الأحزاب، ودفع الأحزاب لحمل قضايا المرأة. بينما تمثَّل المنعطف لدى الكتائب في التحوُّل باتجاه الاهتمام بالقضايا السياسية إلى جانب الاجتماعية، وبالتنسيق مع دوغان لتحفيز النساء على المشاركة في الانتخابات، وبالانفتاح على الأحزاب الأخرى.

٢ – في ما يتعلق بالرؤى:

أ – المقاربات:

وفي عملية استعراض للمقاربات تتبين لنا تباينات خطاب الجمعيات: رؤى مستقرة، رؤى تتطور مع تطور الاوضاع، رؤى جديدة تستدعي آليات عمل مختلفة تتناسب معها، ورؤى تترتب بما يتناسب مع آليات العمل الرائجة والمستحدثة.

المجلس النسائي: المجلس لا يمثل فقط المرأة إنما الوطن بكل قضاياه بما فيها قضية المرأة. الهيئة النسائية في جمعية المبرات: «مقاربتنا هي مقاربة السيد فضل الله.. المرأة هي كالرجل في كل الأمور». اللجنة الأهلية: «تهدف مقاربتنا إلى الانفتاح على الجنسين بهدف تطوير المشاركة وإلى تعزيز قيم حقوق الإنسان وإلى توعية وتمكين المرأة». الهيئة الوطنية بحكم تركيبتها لم تتمكن لغاية الآن من تحديد مقاربتها. التجمع النسائي الديمقراطي: «مقاربتنا أساساً مرتبطة بالواقع السياسي للبلد، وتطور وضع المرأة مرتبط بتطور الوضع الديمقراطي فيه، والمواثيق الدولية سقف لها». لجنة حقوق المرأة: «مقاربتنا اجتماعية اقتصادية سياسية نضالية صدامية إذا اقتضى الأمر لتحقيق إنسانية المواطن في وطننا». الاتحاد النسائي التقدمي: «تصورنا لحل مشكلة المرأة قائم على قاعدة حل سياسي شامل للمجتمع والمساواة في المواطنية». حزب الكتائب: «تحفيز المرأة للعمل السياسي وانخراطها به وإيصالها إلى أكثر مراكز ممكنة».

ب– المواقف:

تبرز مواضع الاختلاف خصوصاً في مسألة «الكوتا». «أنا اؤمن بالكوتا لأنها تساعد على تحسين وضع المرأة والدليل أن العالم والدول الراقية أخذت بها» (دوغان). «يجب أن نقر الكوتا» (أبي عازار). «أنا ضد أن نناقش نحن اللبنانيين مسألة الكوتا لأنها لن تغير كثيراً في الواقع الاجتماعي» (شختورة). « هناك صعوبة كبيرة لتوحيد خطابنا، الكوتا مثلاً يجب أن نسعى لمقاربة فكرية تجمع بين القوى» (مطر).

البارز أن الحركة النسائية لم تخض نقاشاً فعلياً حتى اليوم فيما يتعلق بالكوتا، مع أنها من المسائل الرئيسة لأي عمل نسائي. ولا يبدو أن ثمة تقليداً في العمل على بلورة أفكار محددة يتم تبنيها استراتيجياً أو مرحلياً. وإذا كان من طبيعة عمل المجلس النسائي، الذي هو مظلة العمل النسائي في لبنان، أن يصل إلى نوع من التسويات، فإن ما يجري الاتفاق عليه هو المشترك، وأما ما هو موضع خلاف فيترك. «خطابنا راح يبتعد عن التنظير» (دوغان). وبالإجمال يمكن الاستنتاج بغياب أو بضآلة المحاولات الجدية فعلاً للتوصل إلى قناعات مشتركة.

ج- في ما يتعلق باستراتيجية العمل:

لكل جمعية نسائية استراتيجيتها للعمل. ويمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات بحسب طبيعة تشكيل الجمعية وأهدافها. فالجمعيات النسائية المنبثقة عن قوى سياسية حزبية عامة (مثل الاتحاد النسائي التقدمي والمصلحة النسائية في حزب الكتائب) ترى أن المسار الحزبي هو الذي يؤدي إلى نضال حقيقي «أهم الأساليب التي نركز عليها اليوم هو تحفيز النساء على الانخراط في الأحزاب... و«من مهمات النساء بالدرجة الأولى الدخول إلى الأحزاب» (صفير). «في صلب اهتماماتنا تحفيز المرأة على العمل السياسي وانخراطها به». «المرأة الحزبية لديها آفاق أوسع». «علينا ألاَّ ننسى أن الأحزاب هي المجموعات الضاغطة الوحيدة لدعم قضايا المرأة» (أبي عازار). وتقترب اللجنة النسائية في المبرّات من هذا الطرح لكون قضية المرأة هي محصلة عمل أوسع يطال المجتمع بأكمله.

بمقابل الطرح الحزبي الذي يجيّر قضية المرأة لقضية أوسع وأعم، فإن ثمة جمعيات ذات توجه نسائي «نضالي». يضم هذا التوجه كل من التجمع النسائي الديمقراطي ولجنة حقوق المرأة. تقول شختورة «حالياً لا يوجد أحزاب... هناك طوائف.... السلطة الأساسية هي لرجال الدين وللطوائف وفقاً لمفهومهم الخاص ولا إمكانية للمناقشة مع السلطة الدينية لأنها مقدسة». وبالنسبة لها فإن استراتيجية العمل النسائي يجب أن تقوم على تطور المجتمع الديمقراطي «إن تطور وضع المرأة مرتبط بتطور الوضع الديمقراطي في لبنان. والسبيل إلى ذلك هو من خلال نشر الثقافة المستمدة من المواثيق الدولية ومن خلال حلّ العقدة الأساسية المتمثلة بالقوانين التي تُميِّز بين الجنسين وبالفكر الموجود في المجتمع حول الأدوار». وفي نوع من الاتفاق الضمني مع هذا الطرح ترى ليندا مطر بأن «المرأة هي أكثر تعرضاً للسلبيات وذلك ناتج عن التراكم التاريخي للنظرة الدونية للمرأة التي ما زالت حتى اليوم تتحكم، بنسب متفاوتة، بوضع المرأة وفكرها ومستقبلها» وتضيف مطر أن سعي جمعيتها هو «لتحقيق إنسانية المواطن ولجعل المواطنة عملية حضارية عصرية تضمن للمرأة كما للرجل الحقوق...»

التوجه الثالث هو التوجه النسائي غير «النضالي» ويتمثل بكل من اللجنة الأهلية وباللجنة الوطنية. فتشكيل هاتين اللجنتين تم بناء على نموذج «أمم متحدي»، أكثر مما هو تعبير عن تطور واقع العمل النسائي محلياً. إنهما استجابة لخطاب نسائي دولي، قام بعد مؤتمر بكين وتسعى عضواتهما لتبيئة هذا التوجه وترسيخه في الواقع المحلي. وبسبب تشابه المرجعية فإن اللجنتين تتشاركان في بعض المهمات «ذات الصدى

العالمي» مثل تأسيس ما يسمى بمراكز أو ضباط اتصال جندري (Gender focal points) أو تمكين النساء (Empowerment) أو بناء القدرات (capacities building). والجمعيتان تضعان نصب أعينهما تشكيل خطاب «وطني» نسائي في شقيه الرسمي/ الحكومي أو المدني/ الأهلي. وإن كان توجه اللجنة الأهلية هو لناحية العمل الحقلي في المناطق، في حين يبدو توجه الهيئة الوطنية ناحية إصدار بحوث ووثائق واستراتيجيات.

وكانعكاس طبيعي لهذا الاختلاف الاستراتيجي نلاحظ اختلافاً حول أساليب العمل: شعراني «المظاهرات لم تعد مجدية. والمقاربة تستدعي آليات جديدة في العمل تتناسب معها. علينا تشكيل خطابنا الإعلامي، أن تكون لنا أجندتنا، أن نكون في موقع الشراكة مع السلطة، أن نستقطب الشباب وأن تكون لدينا آليات ضغط على المسؤولين». في حين أن مطر ترى بأن لجنة حقوق المرأة ما زالت مستعدة للقيام بالأساليب النضالية «نحن إذا استدعى الأمر نقوم بها». وبالنسبة إلى «دوغان» فإن المحاضرات أسلوب فوقي في العمل لا تنفع، ويجب الذهاب إلى النساء مباشرة. وتحسيسهن بوجود سند داعم لهن.

د- المواقف من المرأة والرجل:

ثمة تباينات دقيقة في الموقف من المرأة، نستشفها بصعوبة من كلام المتداخلات. الموقف منها لدى دوغان يبدو متسامياً: «نحن النساء لا نؤمن بالطائفية والمذهبية. والنساء إذا ما وصلن إلى مراكز القرار هن شفافات نظيفات». ويبدو طوباوياً لدى نور الدين «المرأة هي كالرجل في كل الأمور». أما لدى شعراني فالمرأة بشكل عام تتحمل تبعة وضعها فهي «غير راغبة في الاندماج بالشأن العام، غير متحررة من الرواسب الطائفية، مترددة في اتخاذ المواقف، ذات سلوك رجعي تقليدي. إيمانها بالتغيير ضعيف وبالالتزام أيضاً، ميالة للعمل الفردي، لا قيمة للوقت لديها، والأكاديميات والباحثات مترفعات عن الخوض في قضايا المرأة». بينما المرأة لدى مطر تبدو مُستضعَفة: «المرأة هي الأكثر تعرضاً للسلبيات وذلك ناتج عن التراكم التاريخي في النظرة الدونية إليها».

بالمقابل فإن موقف نساء الجمعيات من الرجل ينم عن توافق أكبر: نور الدين الرجل لم يدخل إلى البيت حينما خرجت المرأة إلى العمل. شعراني: الرجل لا يتقبل المرأة كشريكة ومنافسة وغير راغب في تفهم قضايا المرأة. مطر: الرجل في بلادنا ليس بوضع جيد لنطمح للتساوي به. صفير: نناضل لتغيير الذهنية بحيث تلغى نظرة الوصاية على المرأة من قبل الرجل. وأبرز التحديات هي العقلية الذكورية. أبي عازار: عندما أصبحت نائبة رئيس منطقة قالوا معترضين ألم يعد هناك رجال ليمثلوا المناطق؟

ثانياً – نقاط الاتفاق:

١ – التنسيق:

قد يبدو أمراً مفارقاً أن تتفق معظم الحاضرات على ضرورة التنسيق، مع ما لاحظناه من ميل لعدم النقاش الفعلي والمُعمَّق بالنسبة لمسائل الكوتا وأساليب العمل والموقف من المرأة. إذن على أي أسس يتم التنسيق؟ ما هي مواضيع التنسيق؟ بالنسبة للمجلس النسائي يظهر التنسيق كهدف أصيل وهام، ولكن كما ذكرنا على قاعدة الاتفاق على المشترك وعدم التدخل في الاختلافات. أما اللجنة الأهلية فهي تُنسِّق على قاعدة المشاركة في المهمات (أصدرنا بالتعاون مع المجلس النسائي التقرير الوطني)، في حين أن التنسيق المطلوب من الهيئة الوطنية هو ما بين الحكومة والمجتمع عموماً (وليس الجمعيات النسائية بوصفها هكذا). وتعاون لجنة حقوق المرأة ذات النضال النسائي العريق مع الجمعيات النسائية يركّز على تصديع الحواجز القانونية. والاتحاد النسائي التقدمي قرر التنسيق مع الحركة النسائية كلها فيما يتعلق بتحفيز النساء على المشاركة في الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً. كذلك الأمر بالنسبة للمصلحة النسائية في حزب الكتائب التي تنسِّق مع المجلس النسائي من أجل متابعة النضال وتحفيز النساء للترشيح والمشاركة في الانتخابات.

يبدو التنسيق في المهمات العملية أكثر مما هو على صعيد الرؤى والتصورات. ويشذ عن هذا المنحى كل من التجمع النسائي الديمقراطي ولجنة حقوق المرأة اللتين تقرّان بضرورة إجراء نقاش فعلي جدي مع إقرارهما بصعوبة إجرائه. تقول شختورة: «أنا مؤمنة بعمل مشترك يكون وعاء لإمكانية إنتاج خطاب جديد يعبّر فعلياً عن حاجات المرأة في المجتمع اللبناني» وتقول مطر: «يجب الوصول إلى مقاربة فكرية تجمع بين القوى القادرة على تخطي العقبات دون تهوّر».

٢ – العوامل المعيقة لتقدم المرأة:

تلاقت نساء الجمعيات على أن النظام السياسي/الاجتماعي/الثقافي هو المعيق الأساسي أمام تطور وضع المرأة. وتمثلت هذه الإعاقة لدى نورالدين بعدم وعي المجتمع لحقوق المرأة، ولقدرتها على المشاركة في كل المجالات وتبوؤ المناصب القيادية والتصرف بحريتها. أما المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى شختورة فهي في عدم إمكانية مناقشة السلطة الدينية لأنها مقدسة. في حين تعدد مطر ما تتعرض له المرأة من معيقات في كونها تواجه تحديات البنى الثقافية والفكرية والعقائد وتواجه الأعراف والتقاليد التي اتخذت صفة الذكورية، والذكورية ليست حصراً بالذكور. أما صفير

فتلخِّص المشكلة في العقلية الذكورية وذهنية المجتمع. وشعراني ترى بأنه إلى جانب العوامل الذاتية المتعلقة بالنساء أنفسهن، فإن التأرجح ما بين الأعراف والتقليد هو أيضاً من العوائق، كما أن الإعلام يلعب دوراً مخرباً لقضية المرأة.

٣ – العوامل الداعمة لعمل المرأة:

في العبارات التي تردد ذكرها بين المشاركات ظهرت المشاركة السياسية ترشيحاً وانتخاباً كخطوة ضرورية في مسار تطور المرأة. كما لاحظنا نوعاً من التلاقي حول أهمية الاستناد إلى المواثيق الدولية. وتُفصِّل شعراني عوامل الدعم من أجل عمل نسائي متقدم في «المشاركة في المؤتمرات الدولية والانتساب إلى مؤسسات دولية والحصول على تمويل للدراسات والتدريب وغيرها». وترى مطر أنها تتلخص في العمل مع الحركات العمالية والدولية ووفقاً للاتفاقات الدولية. كذلك الأمر بالنسبة إلى شختورة، التي ترى ضرورة «الاعتماد على المواثيق الدولية كسقف لمقاربتنا لتعميق ثقافة حقوق الإنسان».

٤ – القصور:

يعترف العديد من ممثلات الجمعيات بأن ثمة قصوراً في العمل النسائي، وأنه لم يستطع الوصول إلى الشرائح الكبرى: «الحركة النسائية لم تصبح جماهيرية... نساؤنا لا تمشي وراءنا» (دوغان). «عدم رغبة المرأة في الاندماج بالشأن العام وترفّع الأكاديميات والباحثات عن الخوض والمشاركة في قضايا المرأة... ما زلنا غير قادرين على استقطاب الشابات والشباب» (شعراني). «أكثرية عضوات الهيئة الوطنية وبعكس النص الصريح في القانون المذكور أعلاه، على هامش «الحركة النسائية»، وغير معنيات بالخطاب النسائي الراهن. بل إن بعضهن لا يخفين جهلهن المطبق بقضايا النساء اللبنانيات» (بيضون). «هناك فقر فعلي في الثقافة والنقاش الفعلي، في القضايا العامة كما في القضايا النسائية» (شختورة). «أتمنى أن يسهم كتابكن في شحذ همم مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضية المرأة»، «بعض الأدباء والأديبات يسهمون في تعميق الفصل بين الجنسين» (مطر). «إلى الآن الحركة النسائية ليس لها دور فاعل» (صفير). «تراجعت المرأة وصار هناك نوع من الضياع» (أبي عازار).

إذن أجمعت المشاركات في العمل النسائي (باستثناء ممثلة جمعية المبرّات) على وجود قصور في هذا العمل. ومنهن من رأى هذا القصور ذاتياً ناجماً عن الخطاب النسائي نفسه (المجلس النسائي واللجنة الأهلية والهيئة الوطنية والاتحاد النسائي التقدمي) ومنهن من حمّل المجتمع نفسه هذه التبعة إما بسبب طغيان التقليد أو

«الترفع» (اللجنة الأهلية ولجنة حقوق المرأة) أو بسبب الحرب والتراجع الذي أدت إليه على الصعيد الفكري (التجمع النسائي الديمقراطي) أو على الصعيد السياسي (حزب الكتائب).

في مقابل هذا القصور، أجرت المتداخلات نوعاً من النقد الذاتي. فتعترف رئيسة المجلس النسائي أنه لشدة الكلام بقضية المرأة أصبحنا نشعر أن الكلام لم يعد له معنى. ولم نتمكن من الوصول إلى النساء العاديات، والخروج من العزلة وفتح حوار مع الجميع. كما تقر شختورة «ما زلنا نردد الماضي بشكل ما ولم نستطع الانطلاق بشكل مضبوط».

أما إعادة النظر المطلوبة فتلخصها كل من مطر وشختورة بقولهما على التوالي «يجب أن يحصل تغيير على أرض الواقع ليحصل تغيير في الخطاب. ربما مستقبلاً نستطيع أن نُغيِّر تبعاً لإفرازات المجتمع اللبناني». أما الحزبيات فكن متحمسات ليس لتغيير الخطاب إنما لتغيير أساليب العمل. وتتفق دوغان مع هؤلاء حول ضرورة إعادة النظر بحيث يمكن الوصول إلى النساء وإلى مصالحهن من خلال تشكيل مرجعية داعمة.

في الختام، وعلى الرغم مما سجلناه من نقاط التقاء أو افتراق، فإن ثمة تقدماً جزئياً على صعيد واقع المرأة اللبنانية ومعاشها يفرض نفسه: مشاركة أكبر وتَعلُّم أكبر وإمكانيات أكبر، وقوانين أقل قهراً. كما أن المطلوب ما زال كبيراً على صعيد تعديل قانون الأحوال الشخصية أو إيجاد قانون مدني للأحوال الشخصية، حق الأم في إعطاء الجنسية لأولادها، والمشاركة في صنع القرار... مما يعني أن «الحركة النسائية» موجودة بالقوة وبالفعل. غير أن القوة والفعل يكونان أحياناً في مسار غير ملائم من حيث الشروط الموضوعية، وأحياناً الذاتية، وأن تصويبهما يستلزم نقاشاً وتفكيراً دائماً ومعمَّقاً. ونأمل أن تكون هذه الطاولة مساهمة في ذلك التفكير، وردّاً غير مباشر على الاتهام الذي طال الباحثات بالترفع عن القضية النسائية. وكتابنا الحالي هو أبلغ دليل.